



سنة ١٤٤٧ هـ

معهد علوم الزكاة - الخرطوم
والمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - جدة



بإيمان

الدورة التدريبية الإقليمية العربية لقيادات الزكاة حول:

الترتيبات الفنية والتنظيمية لتحقيق الزكاة

فندق كورال الخرطوم

الأحد/الخميس ١٤/١٠ رجب ١٣٤٧ هـ - ٢١/١٧ أبريل ٢٠١٦ م

ورقة بعنوان:

التخطيط لتحقيق الزكاة

(تقدير إبداعات الزكاة)

إعداد الأستاذ الدكتور:

حسن كمال الطاهر

جامعة الزعيم الأزهرى - كلية الاقتصاد

التخطيط لتحصيل الزكاة

مقدمة

يعد التخطيط من الأساليب العلمية المعاصرة التي تساعد على تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف المحددة خلال فترة محددة من خلال استغلال الموارد المتاحة استغلالاً أمثل ، ولذا التزمت كثير من دول العالم بهذا المنهج واستطاعت أن تحقق نجاحات كبيرة في التنمية والتطور الاقتصادي . واستفادت كثير من المنظمات الربحية وغير الربحية من علم التخطيط في تطوير أعمالها وتحقيق أهدافها ، ولذلك فإن تطبيق منهج التخطيط في تحصيل الزكاة سوف يجعل للقائمين على أمر الزكاة من استيعاب التطورات الاقتصادية عند تقديرهم للوعاء الكلي للزكاة ، لاسيما أن العالم المعاصر يشهد تغيرات اقتصادية متسارعة الأمر الذي يتطلب التنبؤ بها قبل حدوثها والاستعداد العلمي والفقهى لتضمينها ضمن الأوعية الزكوية الشرعية باعتبارها مستجدات أوجدها هذا التطور .

التخطيط في الإسلام

عند الرجوع إلى التاريخ الإسلامي نجد أن التخطيط قد طبق في صدر الإسلام بعد انطلاق الرسالة ، ففي عصر الرسول (صلى الله عليه وسلم) كان الهدف الرئيسي نشر الدعوة ولذلك تم توجيه الموارد المالية المتاحة لسد حاجات المسلمين وتجهيز غزواتهم من أجل نشر رسالة الإسلام ، فأصدر الرسول (صلى الله عليه وسلم) التشريعات التي نظمت طرق نشر الدعوة كما تم تعيين عمالاً لجمع الصدقات ، بالإضافة إلى ذلك أشرف بنفسه على عمال الصدقات فزودهم بتعاليم الإسلام في هذا الجانب (١).

في عصر الخلفاء الراشدين اتخذ التخطيط شكلاً جماعياً وكانت الموارد تستوفي بنودها ومعاينة كل معتمدٍ عليها سواء كان فرداً أو جماعة فرافق ذلك رقابة صارمة على عمال المال في كافة المجالات المالية .

أما الحقب التاريخية التي تلت عصر الخلفاء الراشدين ففيها اجتهادات متعددة من الفقهاء والعلماء فى مجال التخطيط المالى ، فقاموا بوضع الشروط الموضوعية التي يجب أن يلتزم من يتولى أمر أموال المسلمين سواء كانت الجباية أو الإنفاق (٢).

ومن أوضح الأمثلة التي توضح اتباع منهج التخطيط الاستراتيجي فى صدر الإسلام موقف الخليفة عمر (رضى الله عنه) من مسألة التنمية الزراعية وتنمية موارد الدولة الإسلامية حيث أشارت الوقائع التاريخية إلى موقف الخليفة عمر الحاسم عند معالجة موضوع أرض السواد بعد فتح العراق فقد قرر أن لا يستولي الفاتحون عليها ، وقام بمنع تقسيمها ومنع الغانمين من وضع أيديهم عليها - ودعم رأيه فى ذلك بأن أوضح خطته فى زيادة الإنتاج سواء كان إنتاجاً زراعياً أو غير ذلك حتى تستطيع الدولة إجراء الإصلاحات المطلوبة لزيادة هذا الإنتاج ؛ لتحقيق الأمن وتقوية الجيش حتى يعمل على حماية حدود ومدن الدولة الإسلامية (٣).

يوضح هذا الموقف رؤية الخليفة عمر الاستراتيجية عندما هدف إلى التخطيط لاستثمار الأراضي الزراعية من أجل إضافة مورد مالى إلى الدولة يمتاز بالثبات والاستدامة مع جودة العطاء . ويستنتج من هذه الوقائع التاريخية أن التخطيط الاقتصادي كما هو معروف اليوم طَبَّقَتْهُ إدارة الدولة الإسلامية منذ أن تشكلت فى عهد الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، أي أن التخطيط عرفه الفكر الإسلامي وإن كان الفقهاء لم يفرّدوا له باباً خاصاً به ، إلا أن ذكره أتى ضمن الفروع والمسائل الفقهية وبشكل عام فإن الفقه الإسلامي احتوى على العديد من أنظمة التخطيط المالى الحديث وإن اختلفت الصورة بين مسألة وأخرى إلا أن هذا الاختلاف راجع الى اختلاف الزمان والمكان مع اختلاف المشكلات المطروحة .

ومع تطور النشاط الاقتصادي واتساعه وتعدده وتعقده يصبح التخطيط مسألة تتوافق مع الشرع باعتباره من قبيل إعداد العدة الذى أمر به الإسلام وورد فى القرآن الكريم فى قوله تعالى (وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة) (سورة الأنفال - الآية: ٦٠) والقوة لا تعني القوة العسكرية فقط وإنما القوة تكمن فى التدبير والتخطيط وكل ما يمكن من تحقيق الأهداف والغايات الإنسانية للإسلام ، ولذلك فإنه يرسم مسار المستقبل للأمة (٤).

يجب أن نميز ما بين نهج التنبؤ بالغيب وما بين التنبؤ باستخدام التخطيط ، التنبؤ بالغيب يقوم على اعتبارات شخصية قوامها الحدس والتخمين ، أما التنبؤ عن طريق التخطيط يقوم على اعتبارات علمية قوامها الأرقام والإحصاءات لذلك يعتبر التخطيط وسيلة لضبط الأهداف مع تحديد وسائل وطرق تحقيقها خلال فترة زمنية محددة باستغلال أمثل للموارد المتاحة في ظل الالتزام بأنظمة المتابعة والتقييم الفقهي والعلمي لخطواته ، فالتخطيط أياً كانت صورته أو مداه فهو مطلب شرعي قد يصل إلى تدخل الدولة في تطبيقه بصورة شاملة ولا يعنى ذلك مصادرة حق الأفراد الأصيل في الإسلام بشأن حرية النشاط الاقتصادي وقيام الأفراد بمختلف المشروعات الإنتاجية ، فالتخطيط لا ينفى وجود القطاع الخاص وإنما يعمل على التنسيق بين نشاط الأفراد ونشاط الدولة لتحقيق الأهداف المرسومة للوصول للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدولة (٥).

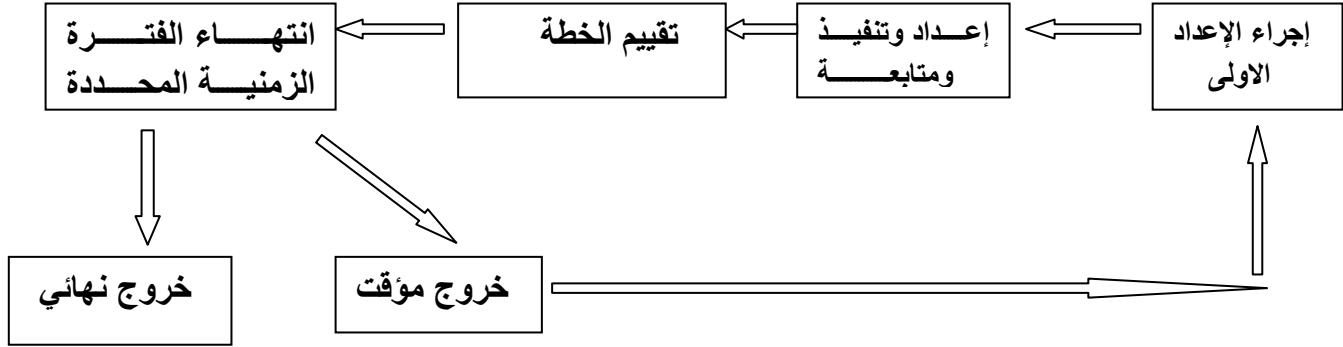
التخطيط في العصر الحديث:

عرّفَت العديد من الدراسات علم التخطيط بتعاريف مختلفة فمنها من انطلق لتعريفه من خلال جزئية محددة ومنها من حاول تعريفه بصورة شاملة أو كمفهوم عام ومن هذه التعريفات التعريف الذي يوضح أن ((التخطيط جهد موجه ومقصود ومنظم لتحقيق هدف أو أهداف معينة خلال فترة زمنية محددة وبمال وجهد محددين)) (٦) ويلاحظ أن هذا التعريف ركز على عدد من العناصر التي توضح أن التخطيط مجهود يقوم به الأفراد وبطريقة منظمة وعلمية محددتين أهدافاً يسعون للوصول إلى تحقيقها أو التقدم نحوها خلال فترة زمنية محددة وفي ظل موارد اقتصادية محددة . كما قامت بعض المدارس بتعريف التخطيط ((بأنه طريقة تفكير أو أسلوب عمل منظم لتطبيق أفضل الوسائل العلمية لضبط وتوجيه عملية التغيير من أجل تحقيق أهداف واضحة متفق عليها)) (٧) . إذن التخطيط من الجانب الاقتصادي يعرف بأنه حزمة من النشاطات المتتابعة التي تم رسمها وتنفيذها لحل مشكلات اقتصادية معينة كما يحقق اختياراً أمثل للأولويات الاقتصادية .

يعرف التخطيط على مستوى المؤسسات بأنه الاختيار بين مسارات بديلة للتنبؤ بالمستقبل ، وعلى مستوى التنظيم الإداري يعتبر التخطيط الخطوة الأولى في العملية الإدارية من خلال تحديد أهداف المؤسسة التي ترغب في تحقيقها في المستقبل (٨)، وعليه فإن التخطيط يمثل وظيفة إدارية

تطرح عدداً من البدائل للاختيار فيما بينها بالإضافة إلى أنه نوع من الابتكار والإبداع وعملية مساعدة في اتخاذ القرارات على مستوى الأنشطة ، ويعد عملية عقلية جوهرها الاستعداد لإجراء العمل بطريقة منظمة يتم من خلال التفكير قبل التنفيذ مع مباشرة التنفيذ في ظل حقائق مؤكدة بدلاً عن التخمين.

مكونات عملية التخطيط



أبعاد عملية التخطيط :

- لضمان نجاح عملية التخطيط هنالك عدد من الأبعاد التي لابد من توافرها وهي :
- ١- البعد الاقتصادي ويتمثل في الموارد المتاحة .
 - ٢- البعد البشري : الكفاءات التي ستتولى إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة .
 - ٣- البعد المؤسسي والإداري : الأدوات والهيكل التنظيمية المعنية بإعداد الخطة .
 - ٤- البعد الزمني : المدى الزمني للتنفيذ وتحقيق الأهداف .
 - ٥- البعد الفقهي والقانوني : المسائل الفقهية والقوانين التي توضح الواجبات والمسؤوليات .
 - ٦- البعد المعلوماتي : المعلومات التي تعطي الخطة طابع الواقعية والشمول .
 - ٧- البعد المكاني : مستوى تنفيذ الخطة (اتحادي - ولائي - محلي) .

التخطيط لتحصيل الزكاة (تخطيط الجباية) :

لقد نص القرآن الكريم على الزكاة من حيث فرضها ونظم استخدامها حصيلتها على النحو الذي يساهم في تحقيق المجتمع الإسلامي المستهدف أما ما دون ذلك من تفصيلات فقد تركت لمصادر التشريع الأخرى (٩) وأدى ذلك إلى الاهتمام بحركية (ديناميكية) التشريع ؛ لضرورتها في حفظ

النص القرآني وحمايته من الإهمال أو النسيان - ويلاحظ أن القرآن الكريم فى الزكاة على الأحكام الأساسية أوجبها ثم حدد مركزها كالالتزام بين غيرها من الالتزامات الواردة به ، فحدد مصارفها بشكل يضمن حسن استخدام حصيلتها لتحقيق أهدافها وبذلك أصبحت الزكاة صالحة للتطبيق فى كل مكان وزمان.

ثم جاءت السنّة النبوية فلم تحدد على سبيل القطع إلا وعاء الزكاة وبشكل يوضح أن ما سبق تحديده يكون خاضعاً للزكاة ولا يمكن إعفاؤه منه ، وما لم يخضع لها فيمكن إضافته إلى هذا الوعاء ، ومن ذلك يتضح أن ما تحدد على سبيل القطع فى القرآن والسنّة الإطار العام للزكاة فقط أما ما دون ذلك أي ما بداخل هذا الإطار فقد ترك يتطور مع تطور الحياة وتركت مهمة الربط بين الأحكام التفصيلية للزكاة وبين تطور المجتمع للاجتهاد فى نطاق الإطار العام (١٠) .

فعبّر تاريخ الدولة الإسلامية من الملاحظ أنّ هنالك تطوراً حدث فى التنظيم الإداري للزكاة أدى إلى اتباع وسائل وسياسات بها قدر كبير من نهج التخطيط حيث وضعت الدولة أهدافاً حاولت من خلالها تنظيم الوضع المالي للدولة ، فالحاجة إلى زيادة حصيلة الزكاة دفعت إلى إنشاء بيت المال ، كما أن زيادة الحاجة المالية للمجتمع أدت إلى استحداث إضافة جديدة إلى الوعاء الذي سبق تحديده فى السنّة النبوية فاستحدثت ضرائب أخرى مقابل الزكاة مثل زكاة العشور على السلع المارة عبر الحدود الإسلامية ، والخراج ليحل محل توزيع أراضي البلد المفتوح على المحاربين وفرض ضرائب على أصحاب الأراضي من غير المسلمين (١١) .

كما أن الخليفة عثمان لاحظ ضرورة التوفيق بين متطلبات تقدير الوعاء الكلي للزكاة وبين المكلفين فالعرب كان من عاداتهم عدم الإفصاح عن ذممهم المالية إذ يعتبرونه من الأسرار التي لا بد من أن تظل مغلقة ، فاتبع الخليفة نهج تخطيطي قائم على تقسيم الأموال إلى ظاهرة يمكن لأي فرد غير أصحابها تقديرها ، وأموال غير ظاهرة لا يعرفها إلا الله ومالكها ، فأخضع المال الظاهر إلى رقابة جامعي الزكاة وترك المال غير الظاهر لضمير المكلف (١٢).

إنّ هذه الوقائع توضح أن تطور المجتمع الاقتصادى والاجتماعي اقتضت أن يتم التخطيط لتقدير أو تحديد الوعاء الكلي للزكاة والتخطيط أيضاً لعمليات الجباية باستخدام الأدوات القياسية ومؤشرات القياس لتقدير التطورات والمستجدات الاقتصادية التي لا بد من أن يستصحبها المشرع بحسب موقعها فى الوعاء الكلي للزكاة .

لذلك فإنّ وضع الخطط لتحصيل الزكاة يتطلب وجود نظام للتخطيط يعمل وفقاً للمراحل التالية على:

المرحلة الأولى :إعداد الخطط واعتمادها :

تعد هذه المرحلة من أدق المراحل من حيث الموازنة ما بين التطلع إلى حجم ودور الزكاة في المجتمع وما بين القدرات المتاحة للوصول إلى الأهداف والغايات المنتخبة ، تبدأ هذه المرحلة بدراسة وتحليل الوضع الراهن وتقدير ما يمكن أن يصبح عليه هذا الوضع في المستقبل وفي هذه المرحلة هنالك عدد من الإجراءات الأساسية لابد من القيام بها ومن أهمها :

١- إجراء الدراسات الأولية من حيث تقييم الوضع الراهن (عناصر القوة والضعف الموجودة في البيئة الداخلية أو الفرص والمهددات التي تواجه البيئة الخارجية للمنظمة)أي تحديد المشاكل التي تجابه الجباية بالإضافة إلى توضيح تكلفة التوسع في الجباية مقارنة بحجم الوعاء الزكوي الذي يجب حصره وتحديده وفقاً للتشريع الفقهي .

٢- تحديد الأبعاد الأساسية للخطة : ويتمثل ذلك في اختيار الفريق الذي سوف يشرف على إعداد الخطة من حيث انتخاب أهدافها ووضع إجراءات التنفيذ والبرامج والمشاريع والأنشطة المطلوب تنفيذها لتحقيق أهداف الخطة.

٣- جمع البيانات الأساسية لعملية التخطيط ومن أهمها البيانات الاقتصادية اللازمة لتقدير وعاء الزكاة خاصة بيانات المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على تقدير الوعاء الزكوي وأن تكون هذه البيانات حديثة وقابلة للتحليل الإحصائي .

٤- تحليل البيانات وتقدير الوضع المستقبلي : وتبدأ هذه العملية بوصف وتحليل البيانات الخاصة بكل وعاء من أوعية الزكاة ويتم ذلك من خلال إجراء دراسة للوعاء تم من خلالها تحديد خصائصه ومتغيراته على ضوء المستجدات الاقتصادية والاجتماعية مع تحديد المشاكل المتوقع حدوثها ويمكن أن تعيق تحقيق الأهداف مع وضع تصور دقيق لأسباب هذه المشاكل والعمل على تفاديها من خلال اقتراح الحلول المناسبة لها وهذا يستدعي أن يسير التخطيط على مسارين :

المسار الأول : الانطلاق من الواقع الراهن باتجاه الأهداف المستقبلية .

المسار الثانى : الانطلاق من أهداف مستقبلية منشودة والعودة باتجاه الواقع .

٥- استقرار المتغيرات التي تؤثر على الجباية : هنالك العديد من الطرق الاحصائية والقياسية التي يمكن عن طريقها استقرار مسار الوعاء الزكوى (الجباية) للمساعدة فى وضع وتحديد الخطط والسياسات والأهداف وكمثال على الطرق العلمية المستخدمة فى مجال التخطيط (١٣) :

١- تحليل السلاسل الزمنية : وتقوم هذه الطريقة على دراسة مسار البيانات ومن ثم التوقع بتطور الظاهرة فى المستقبل .

ب- طريقة الأساس الاقتصادي : تركز فكرة هذه الطريقة على تقسيم الاقتصاد جغرافياً إلى قطاع أساس و قطاع غير أساس وبالتالي تقدير مساهمة كل من القطاعين على الوعاء الزكوى وتحديد أيهما له أثر مضاعف على الجباية .

ج- أسلوب التحول والمساهمة : يقوم هذا الأسلوب على تحليل مدى مساهمة أو مشاركة قطاع اقتصادي فى الجباية وعلى ضوء ذلك يتم تحديد مساهمة القطاعات الأخرى ؛ بتحليل نشاط كقطاعٍ منفردٍ ومعرفة تأثيره على الجباية .

د- جداول المدخلات والمخرجات : يعد من أكثر الطرق استخداماً فى مجال استقرار التطور فى الاقتصاد ويتم على أساسه وضع أهداف الخطة ويلخص جدول المخرجات والمدخلات كل الحركات الداخلة والخارجة لكل قطاع اقتصادي مع القطاعات الأخرى .

٦- تحديد وتقييم السياسات البديلة لاختيار البديل الأمثل : يتم الاستناد هنا على تحديد وحصر السياسات البديلة التي يمكن الالتزام بها لتحقيق الأهداف التي تم وضعها فى الخطة وتجري عملية تقييم لهذه البدائل لاختيار أكثرها كفاءة ، وتتعدد أساليب تقييم البدائل التخطيطية فمنها ما يركز على المتغيرات الاقتصادية من خلال دراسة تكلفة جميع البدائل لاختيار البديل الذي يوصل إلى تحقيق الهدف مع مراعاة التكلفة

٧- تحديد البرامج والمشروعات وأولويات التنفيذ : يتم تحديد البرامج والمشروعات والأنشطة المطلوب تنفيذها ؛ لتحقيق أهداف خطة الجباية حيث تتحدد الموازنات المالية وأولويات المشروعات والبرامج وتوضيح قدرتها على تحقيق أهداف الخطة وهنالك عدد من المعايير لابد من الأخذ بها عند تحديد الأولويات مثل :

- أ- أن تكون المعايير المستخدمة لتحديد الأولويات معبرة عن الزكاة والمستجدات الفقهية .
- ب- أن تكون عملية تحديد الأولويات جماعية يشارك فيها جميع المعنيين بالجباية .

المرحلة الثانية : تنفيذ الخطة :

بعد إعداد وثيقة الخطة والإعلان عنها تبدأ مرحلة التنفيذ التي تحتاج إلى تنسيقٍ كاملٍ بين مختلف الجهات المعنية بالتنفيذ من مؤسسات الجباية والمكلفين ، كما أن تنفيذ الخطة يتطلب:

- ضمان الدقة في التنفيذ والمتابعة .

- المرونة والواقعية بشكل يضمن تحقيق الأهداف .

المرحلة الثالثة : مرحلة متابعة وتقييم الخطة :

تعد هذه المرحلة من أهم مراحل عملية التخطيط ؛ لأنَّ نجاح التخطيط يرتبط بمستوى كفاءة عمليات المتابعة والتقييم ، وتعرف المتابعة بأنها مهمة مستمرة يتم إنجازها في أيِّ وقتٍ تقتضيه الضرورة وهدفها الأساسي تزويد إدارة الخطة والمنظمة بتقارير كافية عن التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف والغايات من خلال تنفيذ الفعاليات والأنشطة والبرامج كما أنها توضح المخرجات والنتائج المتحققة .

والقيام بعملية المتابعة بشكل فعال يحتاج إلى :

١- توفر بيانات دقيقة وواضحة عن عمليات التنفيذ .

٢- إجراء تحليل لهذه البيانات واستخراج مؤشرات توضح مستوى التنفيذ والاختلالات الحادثة ، الأمر الذي يساعد على اتخاذ القرار الصحيح .

ويعرف التقييم بأنه مهمة دورية تتم خلال فترة زمنية معينة إما في نهاية العمل أو خلال مرحلة متقدمة ، تهدف إلى توضيح مستوى الأداء من حيث الفعالية والكفاءة ، وتحديد مستوى إنجاز الأهداف ، وهل هذا الإنجاز كلي أم جزئي ، ولابد من معايير للقياس ولتقييم الأداء المنجز ، وهناك عدد من المسائل الهامة التي يجب أن تخضع للتقييم منها .

١- تقييم العمليات : لمعرفة هل العمل تم إنجازه في الوقت المحدد في إطار الموازنة المقررة .

٢- تقييم المخرجات : معرفة مدى إنجاز ما سبق أن تم التخطيط له وأن يتم قياسه كمياً.

٣- تقييم النتائج : يهدف إلى الوقوف على ما تم تنفيذه من برامج ومشروعات الخطة ، وتحديد مستوى التقدم المحرز نحو تنفيذ الغايات الاستراتيجية للخطة.

نموذج لتقدير زكاة عروض التجارة :

هذا النموذج تم تطبيقه عند تقدير الوعاء الكلي للزكاة في السودان في عام ٢٠١٣م ويعد أحد الأساليب العلمية التي تساعد في التخطيط للجباية ، ويستند النموذج في تقدير الوعاء الزكوي على بيانات الناتج المحلي الإجمالي باعتبار أنها بيانات تمثل الواقع الاقتصادي القائم . ويتم حساب فائض التشغيل الذي يعرف بأنه قياس للفائض والعجز المتحقق من الإنتاج قبل أن تؤخذ في الحسبان أي فوائض أو إيجارات أو ما شابه ذلك من مصروفات مماثلة (١٥) ويتم تقدير وعاء زكاة عروض التجارة وفقاً للخطوات التالية :

الخطوة الأولى : حساب فائض التشغيل يساوي : (الناتج المحلي الإجمالي لقطاع التجارة - الضرائب الغير مباشرة مطروحاً منها الإعانات - استهلاك رأس المال - تعويضات العاملين) .

الخطوة الثانية : حساب الربح يساوي : (فائض التشغيل - الإيجارات)

الخطوة الثالثة : حساب رأس المال العامل يساوي : (الربح مقسوماً على نسبة الربح X ١٠٠) .

الخطوة الرابعة : تقدير وعاء زكاة عروض التجارة يساوي : (رأس المال العامل - الديون - تكلفة التمويل - نصيب غير بالغي الزكاة - نصيب غير المسلمين) .

تم وضع هذا النموذج كنموذج تخطيطي يمكن من خلاله تقدير زكاة التجارة الأمر الذي يساعد المخططين للجباية من تحديد أهدافهم بدقة واختيار البرامج والمشروعات التي تساعد على تحقيق هذه الأهداف.

مرجعات الدراسة :

- ١- أ حمد الحصري (١٩٦٨) السياسة الاقتصادية والنظم المالية فى الفقه الإسلامى ، دار الكتاب العربى لبنان ص ٤٦٠ .
- ٢- المرجع السابق ص ٤٦٠ .
- ٣- المرجع السابق ص ٤٦٣ .
- ٤- محمد شوقى الفنجرى (١٩٨٠) ، المذهب الاقتصادى فى الإسلام ، منشورات المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى ، السعودىة ص ١١٢ .
- ٥- المرجع السابق ص ١١٢ .
- ٦- عثمان محمد غنيم (٢٠٠٨) التخطيط أسس ومبادئ ، دار الصفا للنشر عمان ، الأردن ص ٢٩ .
- ٧- محمد الصقور (١٩٨٧) التخطيط الإقليمى والتنمية الريفية ،الأردن ص ٤ .
- ٨- هاشم الوردي (١٩٩٠) ، أساليب التنبؤ الإحصائى ، منشورات جامعة بغداد ، العراق ،ص ٨٥ .
- ٩- عاطف السيد (١٩٨٠) ، فكرة العدالة الضريبية فى الزكاة فى صدر الإسلام ، منشورات المؤتمر العالمى الأول للاقتصاد الإسلامى ، السعودىة ص ٢٨٢ .
- ١٠- المرجع السابق ص ٢٨٤ .
- ١١- المرجع السابق ص ٢٨٤ .
- ١٢- المرجع السابق ص ٢٨٥ .
- ١٣- خالد بن سعيد (١٩٩٩) ، أساسيات التخطيط فى المنشآت الصحية ، منشورات جامعة الملك سعود ، الرياض ص ١٠٦ .
- ١٤- عثمان محمد غنيم ، مرجع سابق ص ٨٣ .
- ١٥- الجهاز المركزى للإحصاء - السودان (٢٠١٢) الحسابات القومية ، الخرطوم ص ١٣ .